العرب
الخميس 2020/07/09
السنة 43 العدد 11756

قافلة التغيير في الإعلام المصري تفك الحظر عن وجوه بارزة

تنوع الأصوات بين الإعلام الحكومي والخاص يحقق توازنا غائب منذ سنوات

يترقب الجمهور المصري عودة وجوه إعلامية بارزة تم تغييبها سابقا، وتترافق عودتها مع تغييرات عديدة في تركيبة الهيئات المنوط بها إدارة المشهد، وإعادة توزيع الأدوار بين الإعلام الحكومي والخاص.

أحمد حافظ
كاتب مصري

القاهرة – أعادت قنوات فضائية مصرية النظر في سياسة تغييب الوجوه الإعلامية البارزة التي غردت خارج السرب، وقررت الاستعانة بها مجددا، بالتوازي مع تغييرات في المحتوى والانفتاح على الملفات السياسية في هذه المرحلة الحرجة من التطورات الإقليمية.

وترافق رحيل العديد من هذه الشخصيات مع تقلص الحريات الإعلامية، وانخفاض نسب المشاهدة لمستويات قياسية، حيث كان الوضع السياسي في حينه مرتبكا ويحتاج الخطاب الإعلامي إلى الضبط بسبب طبيعة المرحلة وتحدياتها.

ويترقب الجمهور المصري عودة: مجدي الجلاد وخيري رمضان وإبراهيم عيسى وكريمة عوض وسالي عبدالسلام ومروان يونس، لتقديم برنامج حواري يحمل اسم "حديث القاهرة"، على فضائية "القاهرة والناس" وينضم إليهم في بعض الحلقات، السيناريست مدحت العدل والناقد الرياضي خالد بيومي، بحيث يكون البرنامج شاملا، بالتركيز على القضايا الاجتماعية والسياسية والرياضية والنسائية.

> **ظهور شخصيات إعلامية «متمردة» على الشاشة ترتبط بحاجة الإعلام إلى ضخ دماء تستطيع استقطاب الجمهور**

ومن المقرر أن يتوقف برنامج "المصري أفندي"، الذي يقدمه الإعلامي محمد علي خير لينضم إلى "حديث القاهرة"، وهو من القلائل الذين اعتادوا توجيه النقد إلى الحكومة، في قراراتها وسياساتها، ويحظى بجماهيرية واسعة، ما يعني أن هناك نية لأن يكون ضمن خطط البرنامج الجديد السير على نفس نهج "محمد خير"، والتحدث بلسان قريب إلى طموحات الشارع.

ويعود كل من الإعلامي أسامة كمال ومحمد الباز ومحمود سعد إلى الظهور بشكل دائم مرة أخرى، بعد تغييبهم لشهور، فالأول سوف يقدم برنامج "90 دقيقة" على فضائية المحور، والثاني سيشارك في تقديم "آخر النهار" على قناة النهار.

أما الثالث فسيكون برنامجه "باب الخلق" مستقلا، بحيث لا يرتبط ظهوره حسب ظروف المحطة، كما يعود الإعلامي معتز الدمرداش لتقديم برنامج بصبغة سياسية اجتماعية على قناة "الأهلي" المملوكة للنادي الأهلي، بعد قرار تحويلها إلى فضائية عامة دون انخراطها في الرياضة فقط.

ويقول خبراء إعلام، إن الكثير من الأسماء التي اختفت عن المشهد لم تكن هناك مبررات مقنعة لتغييبها، لكن عودتها مطلوبة في ظل المعاناة التي تعيشها منظومة الإعلام، من غياب التنوع والتعددية والحاجة إلى المزيد من الخبرات.

وترتبط التطورات المرتقبة في السياسة الإعلامية بالتغييرات التي جرت في تركيبة الهيئات المنوطة بها إدارة المشهد، وهي: المجلس الأعلى للإعلام، والهيئة الوطنية للإعلام، والهيئة الوطنية للصحافة، بحيث يقتنع الجمهور بأن ضخ دماء جديدة على مستوى قيادات المنظومة انعكس إيجابيا على المحتوى، ويتهيّأ المشاهد لانتظار الأفضل قبل أن يتسلل إليه الشعور بالإحباط في توقيت حرج، تحتاج فيه الدولة إلى جهاز إعلامي قوي يؤثر في الشارع.

وفي الظروف العادية، كان يمكن استقبال نبأ عودة إعلاميين بارزين غابوا لشهور أو سنين على أنه أمر طبيعي لظروف المهنة، لكن الأسماء التي تقرر ظهورها كانت قد غابت لأسباب ترتبط بسعي دوائر حكومية لتأميم الإعلام، في حين أن هذه الوجوه أصرت على مواقفها ورفضت التماهي، فلماذا عادوا الآن؟

يصعب فصل السماح بظهور شخصيات إعلامية يمكن وصفها بـ"المتمردة" عن حاجة المشهد إلى ضخ دماء تستطيع استقطاب شرائح جديدة من الجمهور الذي هجر الشاشات المحلية، وذهب لمطالعة محطات خارجية، بعضها معادية، لسيطرة الخطاب الرسمي على الإعلام، ما أدى إلى عجز الحكومة عن توصيل رسائلها السياسية.

وأدركت الحكومة أهمية وجود أصوات مختلفة، لأن فكرة التأميم لم تجد نفعا، فهي وإن كانت تخدم توجهاتها، فإنها أضعفت قوة الإعلام في التأثير، ولم تعد هناك موانع لعودة وجوه قديمة أكثر أمانا من غيرها، ولدى هؤلاء حس سياسي يجعلهم يدركون متطلبات المرحلة دون توجيه أو تدخل مباشر في السياسة التحريرية.

يبدو أن فك الحظر المفروض على بعض الوجوه الإعلامية، لم يكن بعيدا عن اقتناع الجهات التي تتشارك في إدارة المشهد، بحتمية التغيير ولو بصيغة قديمة، أيّ أن هناك تأييدا من دوائر رسمية لهذه الخطوة، في إطار السعي إلى المزيد من الانفتاح والسماح بهامش معقول من الحريات الإعلامية.

وبحكم أن الدولة تواجه تحديات عدة لن تكون شروط العودة تعجيزية أو تتعارض مع السياسة التحريرية لبرامج الوجوه القديمة، طالما كان ذلك بخطوات محسوبة ولا تؤثر على الاستقرار الذي تعيشه البلاد أو تنعكس سلبا على تركيز الحكومة في مجابهة المخاطر التي تستهدف الأمن القومي أو تثير المنغصات.

واجهت فضائيات مصرية عديدة معضلات كثيرة على رأسها غياب الجماهيرية، عندما استعانت بوجوه شابة بديلة عن الإعلاميين المستبعدين، والتحدث بلسان الحكومة لتأمين أنفسهم من الإقصاء، فضلا عن قلة الخبرة، وفقدان القدرة على التأثير.

ما يلفت الانتباه أن كل الوجوه العائدة من الماضي سوف تظهر على فضائيات خاصة مملوكة لرجال أعمال، ما يعني أن هناك نية لدى القائمين على إدارة المشهد للفصل بين الخطاب الإعلامي الرسمي والخاص، بحيث يكون الأول متناغما مع الحكومة ويتبنى صوتها وتوصيل رسائلها مباشرة وبعيدا عن النقد، ويتولى الثاني مهمة تحقيق التوازن بأن يكون مستقلا نسبيا، ليجد الجمهور صوتين مختلفين يعيدان إليه الثقة.

ترددت فكرة السماح بعودة هؤلاء من قبل، لكن لم تكن بعض الدوائر المهيمنة على المشهد ترغب في استحضارهم قبل استقرار الأوضاع بشكل كامل، باعتبارهم إرثا من نظم حكم سابقة، وبعضهم اعتادوا مجاراة غضب الشارع.

يرى متابعون، أن تحقيق التوازن في المشهد يُفترض أن يبدأ برفع سقف الحريات، بحيث يجد المشاهد صوتين مختلفين في فضائية رسمية، لأنه ليس منطقيا عندما يحتاج الناس إلى معرفة الحقيقة أن يذهبوا إلى قناة خاصة، وإذا أرادوا الاقتراب من وجهة نظر الدولة يطالعوا فضائية حكومية.

ويعتقد خبراء أن أي تنوع مهما كانت صيغته سوف يفيد المشهد الإعلامي، على فضائية حكومية أو خاصة، فالمهم أن تكون هناك خبرات تنطلق من مدارس مهنية، هي التي تخاطب الجمهور، وتقوم بتوصيل الرسائل، وبغض النظر عن طريقة عودة كبار المذيعين، فإنها خطوة قد يكون لها تأثير في مجال الإصلاح العام.

أزمة القائمين على إدارة المنظومة الإعلامية أنها ظلت مقتنعة بأن الصوت الواحد ضرورة لاستقرار الأوضاع السياسية والأمنية، رغم أن تجارب الاستعانة بإعلاميين لهم توجهات مغايرة لم يتسبب في تأليب الشارع على الحكومة، بل يكفي أن المواطن يجد من يتحدث بلسانه وينقل معاناته وينفس عن غضبه.

عودة مطلوبة في ظل معاناة منظومة الإعلام

موسكو وواشنطن تتبادلان الاتهامات حول أيهما أكثر انتهاكا لحرية الصحافة

موسكو – دخلت موسكو وواشنطن في سجال حول حرية التعبير والصحافة في البلدين، وتبادلتا الاتهامات بشأن أيهما أكثر انتهاكا للإعلام، لتعلن أخيرا المتحدثة باسم وزارة الخارجية الروسية ماريا زاخاروفا، دمار مفاهيم هذه الحريات كليا في الولايات المتحدة.

وقالت زاخاروفا، خلال مؤتمر عبر الإنترنت، نظمته مجموعة الإعلام الدولية "روسيا سيغودنيا"، "لقد شهدنا انهيار العملاق، شهدنا انهيار كل شيء، من المفترض أنه تم تشكيلها هناك لسنوات عديدة (مفاهيم حرية الصحافة والإعلام في الولايات المتحدة)، حيث تم تقديمها للعالم كله كنموذج، كل هذا لا يعمل فقط، بل انهار كل شيء".

وأضافت "عليهم الآن أن يبدأوا الطريق لأنفسهم مرة أخرى، في مجال حرية الإعلام وحرية التعبير وحماية حقوق الصحافيين وبشكل عام، فهم ما هي حرية التعبير".

ولفتت زاخاروفا إلى أنه "الآن في الولايات المتحدة لا يوجد حتى فهم معنى حرية التعبير، مشيرة "نرى حظرا على استخدام التعبيرات التي كانت لا تزال متاحة للجمهور مؤخرا، ولم تثر أي شكوك. ونرى حظرا على الأفلام والكتب وحظرا على الآثار وهدم الآثار التي كانت رموزا لأميركا بالأمس القريب".

واعتبرت أنه من الصعب التنبؤ بآفاق استعادة المعايير المدمرة.

وتشير زاخاروفا إلى تعامل الشرطة الأميركية العنيف مع الصحافيين خلال موجة الاحتجاجات العارمة في الولايات المتحدة بعد مقتل الأميركي من أصل أفريقي، جورج فلويد، في 25 مايو الماضي.

لكن هجوم زاخاروفا الحاد ضد الولايات المتحدة، جاء بعد أن كتبت المتحدثة باسم السفارة الأميركية في روسيا ريبيكا روس على تويتر الثلاثاء "توقيف الصحافيين الروس الواحد تلو الآخر بات أشبه بحملة منسقة ضد حرية الصحافة". وذلك إثر توقيف صحافي سابق في موسكو بتهمة "الخيانة". وردت الخارجية الروسية عليها في تغريدة "اهتموا بشؤونكم الخاصة!".

ويشتبه جهاز الأمن الفيدرالي الروسي بأن الصحافي البارز السابق إيفان سافرونوف، المتخصص في شؤون الدفاع والفضاء، يتعاون مع القوات الخاصة التشيكية منذ عام 2012، وفق محاميه يفغيني سميرنوف.

وأكد محققو جهاز الأمن الفيدرالي أنهم يعتبرون أن التشكيين كانوا يتعاملون معه نيابة عن الولايات المتحدة.

ويعد سافرونوف (30 عاما) واحدا من أبرز الصحافيين الروس في القضايا العسكرية والفضائية، وسبق أن عمل في صحيفتين روسيتين بارزتين هما "فيدوموستي" و"كومرسانت". وكتب في السنوات الأخيرة مقالات أحرجت الجيش الروسي.

وتكثر الاتهامات بانتهاك حرية الصحافة ضد السلطات الروسية منذ عشرين عاما.

وبعد أن دُفع إلى الاستقالة من "كوميرسنت" عام 2019، أصبح في مايو 2020 مستشارا لمدير "روسكوسموس"، ديمتري روغوزين.

وأثار توقيفه بتهم يمكن أن تعرّضه لعقوبة تصل إلى السجن عشرين عاما، غضب الكثير من الصحافيين الروس، وقد تجمّع بعضهم أمام مقرّ أجهزة الاستخبارات الروسية للاحتجاج. وأفادت منظمة "أو.في.دي أنفو" غير الحكومية المتخصصة بتوقيف عشرين شخصا معظمهم من الصحافيين.

ونشر فريق تحرير صحيفة "كوميرسنت" أيضا رسالة دعم له منددا باتهامات "عبثية" بحقه. وأشاد بـ"أحد أفضل الصحافيين في البلاد" واصفا إياه بأنه "مهني" و"وطني فعلا".

وكتبت الصحيفة "من الصعب جدا بالنسبة إلى الأشخاص المتهمين بخيانة عظمى أن يخضعوا لتحقيق عادل ومحاكمة شفافة".

وأضافت "الجمهور مُرغم على الاعتماد فقط على تصريحات الأجهزة المختصة، التي يطرح عملها أكثر فأكثر أسئلة كل سنة".

كما حكم على صحافية روسية الاثنين بدفع غرامة باهظة بتهمة "تبرير الإرهاب" بسبب مقال عن هجوم انتحاري.

إيفان سافرونوف أحرج الجيش الروسي بمقالاته

صحافيو السويد يرفضون تسليم صحافي تركي لأنقرة

ستوكهولم – أعلن اتحاد الصحافيين في السويد رفضه تسليم صحافي تركي معارض إلى تركيا، وطالب السلطات بتجاهل طلب أنقرة؛ حفاظا على مبدأ "حرية الصحافة".

وبحسب ما ذكره موقع "تركيا الآن"، قضت محكمة جنائية في إسطنبول الأسبوع الماضي بالتقدم بطلب عبر النيابة العامة إلى السويد، لتسليم الصحافي التركي ليفينت كينيز المقيم هناك منذ عام 2016.

واعتبرت المحكمة في طلبها الموجه إلى النيابة العامة، أنّ كينيز أهان هيئة المحكمة وهاجم أشخاصا يقومون بمهام في مكافحة الإرهاب من خلال مقال بتاريخ 17 فبراير 2018 يحمل عنوان "المدعي العام جان تونجاي ورئيس المحكمة كمال سلجوق يالتشين" ونشر في موقع "تي 24".

وأصدر اتحاد الصحافيين السويدي بيانا، الثلاثاء، أوضح خلاله أنّ كينيز يقيم في السويد منذ عام 2016، ويحمل عضوية الاتحاد ويكتب مقالات في الموقع الإلكتروني نورديك مونيتور.

وأشار البيان أيضا إلى أنّ الحكومة التركية سبق أن طالبت السلطات السويدية بتسليمها الصحافي والكاتب رجيب زارا كولو في العام 2018، وأن المحكمة الدستورية قضت بعدم تسليمه، وهو الأمر المتوقع الآن مع الصحافي كينيز.

وشددت رئيسة اتحاد الصحافيين السويدي أولريكا هيليرت على أهمية تعامل المؤسسات السويدية بشكل صريح وواضح، والدفاع عن حرية الصحافة في مثل هذه المواقف، مؤكدة أنّ قبول السويد طلب تركيا هذا سيكون بمثابة وصمة عار لحرية الصحافة في السويد.

> **تركيا تطالب السويد بتسليم الصحافي ليفينت كينيز بسبب مقال انتقد فيه حكم الحبس المؤبد في حق صحافيين**

وانتقد كينيز في مقاله المذكور قرار المحكمة الصادر في 16 فبراير 2018 بالحبس المؤبد في حق زملائه من الصحافيين والكتاب أحمد ألتان، ومحمد ألتان، وناظلي إليجاك، وفوزي يازيجي، ويعقوب شيمشك، وشكري توغرول أوزشانجول، بتهمة "محاولة الإطاحة بالنظام الدستوري"، مشيرا إلى أنّ المحكمة لا تصدر قراراتها بناء على إرادتها المحضة، وإنّما تصدرها تحت وصاية السلطة السياسية.

وفور نشر المقال، أصدرت المدعية ياسمين بابا تعليمات إلى مديرية أمن إسطنبول بفتح تحقيقات وإلقاء القبض على كينيز، وتم إعداد مذكرة الاتهام بعد أسبوع واحد فقط من نشر المقال.

وسبق أن تم تكريم المدعية العامة بابا وترقيتها إلى منصب وكيل المدعي العام في مدينة أرضروم، مكافأة على الدعاوى التي رفعتها ضد الصحافيين في ما بعد.